

التقارب السياسي والأمني بين الجزائر وتركيا وأثره في تقوية العلاقات بين البلدين

Le rapprochement politique et sécuritaire entre l'Algérie et la Turquie et son impact sur le renforcement des relations entre les deux pays



بن عيسى مقراني

قطاف عبد الحكيم*

المركز الجامعي عبد الله مرسلتي تيبازة (الجزائر)

جامعة محمد بوضياف لمسيلة (الجزائر)

benaissamokrani@gmail.com

abdelhakim.guettaf@univ-msila.dz

مخبر المؤسسات الدستورية والتنظيم السياسية

مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الادارية

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/04/02

تاريخ الإستلام: 2024/01/18



ملخص

إن العلاقة بين الجزائر وتركيا علاقة ضاربة في أعماق التاريخ، حيث تعود هذه العلاقة للفترة ما قبل الإستعمار الفرنسي، حيث ساد في هذه الفترة التعاون بين البلدين في جميع المجالات، خاصة منها المجال السياسي والأمني، حيث كان الأسطول البحري الجزائري والعثماني قوة ضاربه في مياه البحر الأبيض المتوسط، ورغم تراجع او ان صح التعبير انعدام العلاقة الجزائرية التركية خلال الفترة الإستعمارية إلا انه بعد الإستقلال كان هناك نوع من العلاقات بين البلدين، إلا ان الإنطلاقة الحقيقية كانت في السنوات الأخيرة، حيث شهدت هذه السنوات حركة لافتة على جميع الأصعدة، سواء على الصعيد الإقتصادي او على الصعيد السياسي والأمني، وتجسد ذلك في إبرام اتفاقية الصداقة المبرمة بين البلدين سنة 2006، ونلاحظ تنامي العلاقات الجزائرية التركية بشكل مستمر خاصة في المجال السياسي والأمني.

الكلمات المفتاحية: العلاقة الجزائرية التركية، الصعيد السياسي، الصعيد الأمني، إتفاقية الصداقة، تنامي العلاقات.

*قطاف عبد الحكيم + abdelhakim.guettaf@univ-msila.dz

Résumé:

La relation entre l'Algérie et la Turquie est une relation marquante dans les profondeurs de l'histoire, car cette relation remonte à la période d'avant le colonialisme français, lorsque la coopération prévalait entre les deux pays dans tous les domaines, notamment les domaines politique et sécuritaire, comme l'Algérie et la Les flottes navales ottomanes ont été une force de frappe dans les eaux de la mer Blanche. La Méditerranée, et malgré le déclin ou, s'il est vrai, l'absence de la relation algéro-turque pendant la période coloniale, après l'indépendance il y a eu une sorte de relation entre les deux pays, mais la véritable percée s'est faite ces dernières années, car ces années ont vu un mouvement remarquable à tous les niveaux, que ce soit sur le plan économique. Sur le plan politique et sécuritaire, cela s'est concrétisé par la conclusion de l'accord d'amitié conclu entre les deux pays en 2006, et l'on note la croissance continue des relations algéro-turques, notamment dans le domaine politique et sécuritaire.

Mots clés : la relation algéro-turque, le niveau politique, le niveau sécuritaire, l'accord d'amitié, la croissance des relations.

مقدمة

إن الدارس للعلاقة بين الجزائر وتركيا يجد أنها علاقة ضاربة في أعماق التاريخ، خاصة خلال فترة قوة الدولة العثمانية وهيمنتها على رقعة جغرافية كبيرة من هذا العالم، حيث أنه خلال هذه الفترة كانت هناك علاقة قوية بين الجزائر والدولة العثمانية، من جميع النواحي خاصة من الناحية التجارية والعسكرية، حين كان الأسطول البحري الجزائري والعثماني قوة ضاربة في مياه البحر الأبيض المتوسط، كذلك المبادلات التجارية كانت مزدهرة بين هاتين البلدين، إلى غاية سنة 1827 في معركة نفارين التي تحطم فيها معظم وحدات الأسطول البحري الجزائري، وهو ما أدى إلى ضعف القوة الجزائرية نتيجة لذلك، وبالتالي وقوعها تحت وطأت الإستعمار الفرنسي سنة 1830، وخلال الفترة الإستعمارية عملت فرنسا على قطع العلاقة الجزائرية مع الدولة العثمانية وبالتالي لا يمكن الحديث عن علاقة تركية جزائرية كون هذه الأخيرة واقعة تحت الإستعمار وبالتالي فاقدة للسيادة، أما الفترة مابعد الإستقلال فقد شهدت نوع من العلاقات بين الجزائر وتركيا وإن كانت علاقات ضيقة، نظرا لخروج الجزائر الحديث من وطأة الاستعمار واهتمامها بالشأن الداخلي الهش من جهة، وضعف دولة تركيا حيث لم يكن لها وزن بين الدول المأثرة في العالم، أما في الوقت الراهن فقد تطورت العلاقات التركية الجزائرية في جميع المجالات سواء كانت إقتصادية أو سياسية أو أمنية، وهو ما أدى إلى تقارب كبير بين هاتين البلدين، جسدهته زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الجزائر سنة 2006، وتوقيع إتفاقية التعاون والصداقة والتي تهدف إلى تطوير الحوار في المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وسنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق إلى واقع العلاقات الجزائرية التركية بنوع من التفصيل وذلك إنطلاقا من الإشكالية التالية :

كيف ساهم التقارب بين الجزائر وتركيا في توطيد وتقوية العلاقة بين هاتين البلدين؟

ولدراسة هذه الإشكالية حاولنا تقسيم الخطة إلى قسمين تناولنا في القسم الأول العلاقة بين الجزائر وتركيا خلال فترة الدولة العثمانية (قبل الإستعمار) أما القسم الثاني فخصصناه لدراسة العلاقات بين الدولتين في الوقت الراهن.

1. الأوضاع في الجزائر خلال الحكم العثماني

مرت العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية بعدة مراحل ويرجع ذلك لمرور الحكم العثماني بعدة مراحل مختلفة، و من خلال هذا الجزء سنحاول توضيح مراحل الحكم العثماني في الجزائر .

1.1 الأوضاع السياسية الجزائرية خلال العهد العثماني

لم تتدخل الدولة العثمانية بصفة مباشرة في الجزائر أو في دول المغرب العربي، بل جاء نتيجة لعدة أحداث تاريخية تتمثل فيما يلي :

- تكرر الغزوة الإسبانية على سواحل دول المغرب العربي ومن بينها الجزائر
- ظهور القائد عروج بهدف الدفاع عن المسلمين ضد الغزو الإسباني
- بعد وفاة عروج تسلم أخوه خير الدين السلطة، حيث كان أول من ربط علاقة رسمية بالدولة العثمانية وكان ذلك بطلبه من السلطان العثماني سليم الأول الانضواء تحت لواء الدولة العثمانية، وكان ذلك بمثابة حلف ضد الغزو الإسباني
- بعدها قام خير الدين بتوحيد جميع المناطق تحت مسمى واحد الدولة الجزائرية، شأنها في ذلك شأن الدول الكبرى آن ذاك
- ساهم الوجود العثماني في إرساء قواعد الدولة الجزائرية، من خلال المساهمة في تنظيم الهياكل الإدارية والإقتصادية والعسكرية لقيام الجزائر كدولة لها وزنها في المحيط الإقليمي.

1.1.1 العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية خلال الفترة 1518 - 1830

مرت العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية بعدة مراحل نلخصها فيما يلي :

1.1.1.1 مرحلة البايلربايات (1518-1588) : بدأت هذه المرحلة منذ إنضواء الجزائر تحت الحكم العثماني وكان ذلك في سنة 1518 بطلب من حاكم الجزائر، وبذلك أصبحت الجزائر ولاية من ولايات الدولة العثمانية، وعين السلطان العثماني خير الدين بربروس حاكما للجزائر.

تميزت هذه المرحلة بفشل الغزو الإسباني المتكرر للسواحل الجزائرية، وكان ذلك على يد البايلربايات والذين هم كبار رجال البحرية تابعين للدولة العثمانية، حيث يرجع لهم الفضل في تنظيم قوة الأسطول العثماني، ومع إمتداد الحكم العثماني لدول شمال إفريقيا وتوسع رقعة الحكم العثماني في المنطقة، قامت الدولة العثمانية بتغيير نظام البايلربايات وإستبداله بنظام الباشاوات، من خلال تعيين باشا يتولى شؤون الحكم لمدة ثلاث سنوات (هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2008).

2.1.1.1 مرحلة الباشوات (1659-1587): تميزت هذه الفترة من الحكم بعدم الإستقرار والفضوي، ويرجع ذلك لقصر فترة الحكم حيث يستبدل الحاكم كل ثلاث سنوات، مما أدى نشوب الإضطرابات وتفشي الفوضى والظلم.(سعيدوني، 1979).

ويرجع السبب الرئيسي وراء تغيير نظام البايلربايات إلى الباشوات هو إنفراد ولاية الجزائر بالحكم، واصبحوا يديرون شؤون الحكم بحرية مطلقة وكأنهم ملوك، رغم اعترافهم بسلطة الدولة العثمانية على الإقليم، وانهم ملزمون بالتقيد بأوامر الباب العالي، كما حاول بعض الحكام الإنفصال عن الدولة العثمانية وإنشاء مملكة المغرب الإسلامي.(السليمان، 1993)، مما أدى إلى تغيير نظام الحكم وإستبداله بنظام الباشوات.

ما ميز فترة الباشوات هو عدم الإستقرار نظرا لإنشغال الحكام بجمع الثروات على حساب المواطنين، مما أحدث شرخا بين الحكام والمحكومين (هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2008)

سجلنا خلال هذه المرحلة تجدد أطماع الدول الأوروبية على غرار إسبانيا وفرنسا وإنجلترا وهولندا، كما تجدد النزاع على الحدود بين الجزائر وتونس والمغرب(دحماني، 2009).

3.1.1.1 مرحلة الأغوات (1671-1659): بعد عدم قدرة الباشوات على بسط الإستقرار، قام الباب العالي بتعديل نظام الحكم من خلال تعيين شخص عسكري يسمى الاغا، يتم انتخابه من طرف الجيش الانكشاري لفترة لا تزيد عن الشهرين، للتحكم في زمام الحكم بالرغم من وجود الباشا الذي تم تجريده من كل صلاحياته، وهذا ما زاد من اطماع افراد الجيش الانكشاري في الوصول الى مرتبة الاغا، وكل اغا لا يتنحى بعد مرور شهرين يتم التخلص منه من طرف الجنود، وهذا ما أدى تفشي الفوضى داخل الجيش الانكشاري.

خلال هذه الفترة شهدت الجزائر اضطرابات داخلية وكان ذلك بسبب الصراع بين القوتين البحرية والبرية، كما شهدت الساحة الخارجية تجدد أطماع الفرنسيين، وكان ذلك بهجومهم على ميناء جيجل بقيادة بوفور سنة 1664، مما أدى بطائفة الرياس بتوجيه تهمة التقصير الى الاغا وتحمله مسؤولية الأضرار التي لحقت بالموانئ والسفن الجزائرية، و أنهم بتقصيره في أمر البحرية كما إتهمه الإنكشاريون بتكديس الأموال، وهو ما أدى إلى إغتياله عام 1671، وعين الإنكشاريون خلال ثلاثة أيام مجموعة من الأغوات ولكنهم رفضوا كلهم منصب الأغا الخطير، و في تلك الأثناء إستغلت طائفة الرياس الفوضى السائدة في البلاد وعينت أحد أفرادها حاكما على الجزائر تحت إسم الدايا(شويتام، 2022).

4.1.1.1 مرحلة الدايات (1671-1830): أدت الإضطرابات السياسية التي عرفتها الجزائر خلال فترة الاغوات نتيجة الصراع الشديد و التهافت على السلطة، وهو ما أسفر عنه إغتيال علي أغا وعليه أصبح من الصعب تولي الأغاوية التي تؤدي بصاحبها للقتل، وعليه عجز الديوان على تعيين أغا يكون كفوًا يتولى الحكم و الخروج من الأزمة(محرز أ.، 2008)، وهذا بدوره شجع طائفة الرياس أن تكون القوة المحلية المنافسة للجيش الانكشاري، و بالتالي ظهر مايسمى بنظام الدايات نتيجة إنتصار قادة

الجيش البحري، و نجحت طائفة الرياس في تأسيس نظام حكم جديد، قائم على مبدأ الانتخابات دون تحديد المدة الزمنية، ويتم إختيار الداى من طرف الرياس عن طريق الإلتخاب في حالة توفي الداى أو قتله كون أن فترة الداى غير محددة المدة، غير أن سلطة الرياس لم تدم طويلا حيث سرعان ما إسترجع الجيش الإنكشاري توازنه وإستعاد سلطته، وبالتالي أشبح هو من يعين الداى الذي يتمتع بسلطة شبه مطلقة و بالتالي أصبح نظام الحكم في هذه المرحلة شبيها بنظام الجمهورية (صغيري، 2012).

وقد تميز عهد الدايات بمجموعة من المميزات أهمها :

- يعتبر عهد الدايات بمثابة الإستقلال الكامل للدولة الجزائرية عن الدولة العثمانية .
- في عهد الدايات سيطرت الطبقة العسكرية و إحتكرت السلطة وهو ما أدى إلى تهميش الشعب، ولقد عرفت الجزائر في النصف الأول من هذه المرحلة نوعا من الإستقرار، لكن مع منتصف القرن الثامن عشر عرفت الكثير من الإغتيالات و الفتن والإضطرابات الداخلية.
- عرفت كذلك هذه المرحلة كثرت الغارات الأوروبية على سواحل البلاد، بهدف الإنتقام وتحطيم قوة الجزائر البحرية خاصة من طرف الإسبان و الإنجليز وفرنسا .
- كان مقر الداى بدار السلطان، وباقي الإيالة خضعت إلى تقسيم إداري يشمل، بايلك الغرب عاصمته مازونة ثم معسكر 1710، ثم وهران 1792، وبايلك التيطري عاصمته المدينة، وبايلك الشرق عاصمته قسنطينة.
- خلال هذه الفترة حققت الجزائر عدت إنتصارات على الإسبان أهمها تحرير مدينة وهران سنة 1708. (سهيل، 2011)

2.1.1 علاقة الجزائر مع دول الجوار خلال الحكم العثماني

تميزت علاقات الجزائر مع دول الجوار وخاصة تونس والمغرب باعدم الإستقرار، وتحولت في بعض الفترات الى حرب معلنة، سنحاول فيما يلي توضيح بعض الجوانب من العلاقات المتوترة بين الجزائر، تونس والمغرب خلال الحكم العثماني للمنطقة .

1.2.1.1 العلاقة بين الجزائر والمغرب خلال الحكم العثماني

نجحت الجزائر خلال فترة حكم الدايات في صد جميع الحملات التي قادها سلاطين المغرب العلويين، ومحاولتهم بسط نفوذهم على تلمسان وباقي الغرب الجزائري، وأشهرهم السلطان إسماعيل مولاي الذي قاد حملات عديدة لغزو الغرب الجزائري خلال سنوات 1678 و 1691 و 1694 و 1701، والتي منيت كلها بالهزائم أمام الجيش الإنكشاري (عباد، 2005)، وعندما تخلى الداى بابا حسن عن وجدة لمولاي اسماعيل سنة 1697 ساد نوع من الإستقرار وأصبحت منطقة فقيق تابعة للمغرب سنة 1806، وقد أقر هذا الوضع الذي ثبت الحدود بين الجزائر و المغرب الداى محمد باشا سنة 1808 (نصرالدين، 2013)

2.2.1.1 العلاقة بين الجزائر وتونس خلال العهد العثماني

أدت مسألة ترسيم الحدود بين الجزائر وتونس إلى تازم الوضع بين البلدين، حيث كان التوتر يسود العلاقة بينهما، غير انه في سنة 1614 تم ابرام معاهدة سلم بين الطرفين وتم من خلالها تحديد الخط الفاصل بين البلدين، وحددت منطقة وادي صرات كحد فاصل بينهما (عميرواي، 2002).

و بقيت الأوضاع على حالها إلى غاية 1756 حين تولى حمودة باشا الحكم، الذي أراد التخلص من تبعية تونس للجزائر معتمدا في ذلك على سياسة التوازن العسكري، وعدم دفع الأتوات التي كانت تدفعها تونس للجزائر بإعتبارها شبه تابعة لها في العديد من النواحي (عتلو، 2005)، وأدى ذلك إلى تجدد العداء بين البلدين وتحولت إلى حرب معلنة عندما تصدى حمودة باشا لضغط صالح باي قسنطينة على الحدود سنة 1783 و سنة 1787، وامام هذا الوضع قام السلطان العثماني بإرسال مبعوثا ليتوسط بين الطرفين إلا أن جهوده باءت بالفشل، بسبب تعنت حاكما الدولتين عدم خضوعهما للدولة العثمانية في اتخاذ القرارات، رغم تبعيتهما لها وهذا يعتبر اعلان ضمني للانفصال على الدولة العثمانية.

وفي سنة 1810 قام الداى بتجهيز الحملات العسكرية برا وبحرا وتوجه إلى تونس مما أدى إلى تدخل السلطة الحاكمة في تركيا (الباب العالي)، وتهديده له بواسطة محمود أغا، غير أن الداى رفض هذا التدخل (هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2008)

2.1 الأوضاع الاقتصادية الجزائرية في فترة الحكم العثماني

سجلنا إنتعاش الوضع الإقتصادي الجزائري من بداية القرن 16 حتى النصف الثاني من القرن 17، وكان ذلك نتيجة قدوم المهاجرين من أندونيسيا الذين كان لهم دور مهم في استصلاح الأراضي الزراعية وفي تطوير الصناعية، والتجارية، غير بعد النصف الأول من القرن 17 إلى غاية الاحتلال الفرنسي سنة 1830، ساد الركود و انشر الفقر، وكان السبب الرئيسي في ذلك كثرة الأوبئة وخاصة الطاعون واستمرار الجفاف طيلة هاته السنوات، (نمير، 2008)

1.2.1 النشاط الزراعي

بما أن معظم سكان الجزائر يقينون في الأرياف، حيث بلغت نسبة سكان الجبال و الأرياف ما بين 90 إلى 95 % من إجمالي سكان الجزائر البالغ عددهم حوالي 2 مليون نسمة، وهذا ما يدل أن الطابع الزراعي هو السائد و الغالب على النشاط الإقتصادي الجزائري خلال هذه الفترة، وكانت الطرق التقليدية التي عرفتها الجزائر منذ آلاف السنين هي المستعملة في الزراعة، أما مياه السقي فكانت تعتمد على الأمطار لعدم توفر الخزانات و القنوات الإروائية، فضلا عن ذلك أن معظم الأنهار كانت موسمية الجريان (العربي، 1980).

واعتمدت الجزائر لتسيير امور الدولة وتحسين مواردها على الزكاة التي تفرض على المسلمين، و الضرائب بالنسبة لغير المسلمين وتقدر ب 11 % على المداخيل، كما تم فرض الضرائب على الجلود والعسل والغنائم التي يكسبها البحارة وكانت نسبتها تتراوح بين 5 إلى 8 %، كما فرضت رسوم على الأموال المتروكة بدون ورث وعلى الميناء وأماكن الترف واللهو، كما كانت تطبق رسوم غرامات على المخالفين لا تخضع لنظام ثابت، بل كانت تختلف من مرحلة إلى أخرى، كما يتم ايجار الأراضي الفلاحية التي تعود ملكيتها للدولة للفلاحين وهو ما يطلق عليه نظام الحكر، كما تفرض ضريبة على أهل الذمة (وهم النصراني واليهود أهل الكتاب و أصحاب الديانات الأخرى الذين يعيشون تحت الحكم الإسلامي أو في البلاد ذات الأغلبية الإسلامية)، تعرف بضريبة الخراج (الميلي، 1964).

2.2.1 النشاط الصناعي

الصناعة المنتشرة في الجزائر خلال الحكم العثماني صناعة تقليدية، تعتمد أساسا على المنتج الزراعي والحيواني، وتختلف باختلاف المناطق فلكل منطقة خاصيتها، وكان جزء من الإنتاج يستهلك محليا وجزء آخر يصدر للخارج، (شويتان، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 1519-1837، 2006) ومن بين أهم الصناعات التي كانت منتشرة نذكر:

1.2.2.1 صناعة السفن

نظرا لتفوق العثمانيين في المجال البحري أولوا اهتماما واسعا بصناعة السفن ويعود ذلك إلى سنة 1535، حيث أسست دار صناعة السفن التي يتم تزويدها بكميات معتبرة من الخشب وجميع المعدات اللازمة لبناء السفن وتجهيزها وتسليحها (محرز ا، الجزائر في عهد الاغاوات (1659-1671)، 2008)، كما تم تدعيم أغلي الموانئ بالمعدات اللازمة لصنع السفن والقوارب، وأهمها مرسى الجزائر، وشرشال، جيغل وعنابة، والتي كانت نتفرد بصناعة السفة الضخمة التي تتراوح حمولتها بين 300 إلى 400 طن، كما اختص ميناء الجزائر بصنع الفرقاطات التي تحمل ما بين 20 إلى 30 مدفع، وكذلك صنع السفن المستديرة المقدمة والقادرة على الإبحار في أعالي البحار (بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، 1984).

2.2.2.1 صناعة الأسلحة

اشتهرت الجزائر خلال هذه الفترة بتطور الصناعة العسكرية، حيث اولت الدولة العثمانية اهمية بالغة لهذا الجانب الذي من شأنه إثبات قوتها وفرض سيطرتها في المنطقة، حيث تم تشييد دار النحاس الواقعة في جهة باب الواد عبارة عن مبنى ضخم يحتوي على فرن عالي وحيد لكنه جيد لبناء وسبك المدافع. (محرز ا، الجزائر في عهد الاغاوات (165-1671)، 2008)

3.2.2.1 الصناعة التحويلية

تتمثل هذه الصناعة في تحضير مواد البناء وتشكيل المعادن كالحديد والفضة والزنك، وإستخراج الملح وسك العملة وتتمركز في المدن وبعض المناطق الجبلية، كما وإشتهرت مدينة الجزائر بالتخصص في الصناعات التحويلية، حيث يتواجد فيها عدد كبير من أفران الجير و مقالع الحجارة المستعملة في بناء الحصون و الأسوار، وكذلك ورشات صنع القطع الحديدية كالأقفال و أنابيب البنادق و الزناد، (بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، 1984).

3.2.1 النشاط التجاري

سنحاول إبراز بشكل مختصر أهم العملات المتداولة و النشاط التجاري سواء داخليا أو خارجيا.

1.3.2.1 العملات

كانت النقود المتداولة في الجزائر خلال الحكم العثماني متنوعة بين :

- 1- العملات الذهبية : السلطاني ونصفه وربعه والمحبوب ونصفه وربعه.
- 2- العملات الفضية : الدورو الجزائري، ريال بوجو، ريال درهم، نصف ريال، ثمن بوجو، الموزونية.
- 3- العملات النحاسية : الصائمة، الريال البسيطة وبعض القطع الأقل منها(رمضان م.، 2013).

2.3.2.1 التجارة الداخلية و الخارجية

سجلنا ازدهار النشاط التجاري بفضل التنوع الزراعي والحيواني، حيث شهدت معظم المدن الجزائرية حركة تجارية واسعة، إذ تنتشر فيها الحوانيت و المقاهي و الحمامات، وغيرها من المرافق التجارية الأخرى، وكانت تعقد أسواق دورية بشكل أسبوعي(شويتان، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519-1837)، 2006).

أما المنتجات التي يتم تصديرها إلى دول الجوار والدولة العثمانية وبعض بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، تتمثل في الزيتون، القمح، التمور، الحرير، المرجان، والأقمشة الصوفية والبارود وغيرها (فركوس، 2002)، حيث كان يتم تصدير هذه المنتجات سواء عن طريق البحر بالنسبة للدول الأوروبية، ويتم ذلك عبر ميناء القالة أو موانئ عنابة وكذلك موانئ الجزائر تعتبر من أهم الموانئ في الأيالة كونها تحتوي على عدة جزر، أما دول الجوار فكانت تتم برا عن طريق القوافل التجارية (الزبيري، 1972).

كما لاحظنا أن العلاقات بين الجزائر و الدولة العثمانية كانت مميزة و متينة حين كانت الجزائر تنطوي تحت لواء الدولة العثمانية، إلى حين وقوع الجزائر تحت وطئة الإحتلال الفرنسي الذي عمد الى قطع العلاقات بين الجزائر و الدولة العثمانية،

وفي فترة الإستعمار الفرنسي كانت الجزائر مسلوبة السيادة وبالتالي لا يمكن الحديث عن وجود علاقات بين الجزائر وتركيا، غير أنه بعد استقلال الجزائر سنة 1692 بدأت الجزائر في ربط علاقات بينها وبين حليفها السابقة تركيا، أما في الوقت الراهن فنجد هناك توجه حقيقي بين الجزائر وتركيا لبناء علاقات جدية في شتى المجالات وهذا ما سننتظر إليه في لاحقا.

2. العلاقات الجزائرية التركية في الوقت الراهن

ترجع العلاقات الجزائرية التركية إلى أعماق التاريخ من 1518 إلى غاية 1830 تاريخ احتلال فرنسا للجزائر، حيث كانت الجزائر خلال هذه الفترة تحت لواء الدولة العثمانية، وهذا ما أدى إلى وجود تقارب فكري و اجتماعي بين البلدين، أي ان العلاقات بين الجزائر وتركيا ليست وليدة الحاضر، ورغم انقطاعها إبان الاستعمار الفرنسي لأنه لم يعد وجود لدولة اسمها الجزائرية تتمتع بالسيادة لكي تتمكن من إبرام معاهدات أو اتفاقيات مع دول أخرى، وعندما إنتزعت الجزائر استقلالها بدأت تنسج خيوط العلاقات بين الجزائر و تركيا لكنها كانت تتسم بالفنور ومنحصرة في مجالات ضيقة جدا، أما في الوقت الراهن وخاصة بعد التغيير السياسي في تركيا سنة 2002 وحرص المسؤولين في الخارجية التركية على إعادة ترتيب علاقاتها مع الدول العربية والإفريقية خاصة الجزائر، وبذلك سيتم من خلال هذه الدراسات التطرق أهم عنصرين في العلاقات بين الدول وهما الناحية السياسية و الناحية الإقتصادية .

1.2 العلاقات السياسية بين الجزائر وتركيا

بعد توجه تركيا نحو الدول الإفريقية والعربية حيث يريد الرئيس التركي استعادة أمجاد أجداده، ولعب دور الريادة وخاصة مع الدول السائرة في طريق النمو والتي تتقاسم مع بلده نفس التوجهات السياسية، وركز على الجزائر وهذا نظرا للتقارب الفكري والسياسي بينها، ولمكانة الجزائر في إفريقيا والدول العربية، حيث استجابة للدعوات المتكررة من الجانب التركي منذ سنة 2002، قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة رسمية الى تركيا سنة 2005، وتم من خلالها إبرام العديد من الاتفاقيات بين البلدين المجتمعين، حيث وقعت الجزائر وتركيا معاهدة الصداقة و التعاون بهدف تحسين الحوار في المجال السياسي و الإقتصادي و الثقافي، خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، غير أن هذه الإتفاقيات لم يتم تجسيدها بالشكل المطلوب رغم حرص البلدين على تقوية وتطوير العلاقات بينهما.

تحرص كل من الجزائر و تركيا على بناء علاقة تعود بالفائدة على الطرفين، ولعب دورا خاصة في الوساطة لحل الصراعات والأزمات التي تقع في كل الجوار أو الدول العربية، خاصة عدم الإستقرار في الشرق الأوسط نظرا للمؤامرات الغربية التي لعبت دورا هاما في إشعال نار الفتنة والصراعات في جل دول المنطقة، والأزمة الليبية التي أصبحت حلبة للصراعات الدولية، إضافة إلى حرب الساحل والحرب الأهلية في السودان، وهذا ما دفع بالبلدين بالتكاتف من أجل لعب دور في إطفاء نار الفتنة خاصة في الدول الاسلامية، حيث تجسد ذلك في إبرام اتفاقية الصداقة والتعاون بينهما، والتي تعتبر إحدى أولى

المحاولات التي قامت بها تركيا بغية إعادة ضبط علاقاتها مع دول شمال إفريقيا، وأشار الباحث و المحلل السياسي التركي (رسول طوسن)، وكللت الجهود التركية بالنجاح في ربط علاقات مع جل الدول الإفريقية، والسبب في قبول الدول الإفريقية بالتوسع التركي في المنطقة، يعود أساسا إلى أن تركيا لم تكن دولة إستعمارية في خيال الشعوب الإفريقية، مضيفا أن الجانب التركي يحرص في علاقاته مع هذه الدول على المصالح المشتركة وتطبيق مبدأ رابع رابع، عكس الدول التي تستغل الدول الفقيرة وتتهب ثرواتها، أما بخصوص علاقة الجزائر وتركيا فإن هذه الأخيرة تولى لها أهمية مضاعفة وتتمن تعزيز العلاقات معها وذلك لوجود روابط دينية ثقافية وتاريخية، وتركز تركيا على جلب الدعم السياسي لبعض خيارات السياسة الخارجية وذلك من خلال التأثير في الجمهور الأجنبي المستهدف (بودردابن، القوى الناعمة في العلاقات التركية الجزائرية علاقة تحفظ ام انفتاح، 2021)، ورغم ذلك نلاحظ التباين في وجهات النظر في بعض القضايا الدولية كالقضية الليبية حيث تعارضت الجزائر التدخل العسكري التركي في ليبيا، لأن مبدأ الجزائر واحد في كل الصراعات وهو (عدم التدخل مبدأ ثابت في السياسة الخارجية الجزائرية)، وهذا الموقف تتبناه الجزائر حكومة وشعبا، حيث أدى التدخل التركي في وجود نوع من الريبة حول نواها في المنطقة، وذهبت بعض التحاليل الإعلامية لمختصين في الشأن السياسي إلى تصنيف التدخل التركي كالتدخل الأمريكي في العراق من أجل التوسع في المنطقة ونهب خيرات البلد، ويعتبر عامل عدم استقرار وتهديد لأمن الحدود الجزائرية، على غرار باقي أشكال التواجد العسكري الأجنبي بالقرب من الحدود الجزائرية، ويرجع الصعوبة التي تجدها تركيا في حشد الدعم الجماهيري الجزائري من الجانب السياسي إلى عدة مبررات منها:

- مبررات تاريخية: حيث تركت الحقبة الاستعمارية آثار سلبية في نفوس الجزائريين الذي يرفضون كل انواع التدخل الأجنبي ويعتبرونه من باب الإستعمار.
- مبررات مبنية على الموقف التركي: حيث ساد الموقف السياسي التركي الكثير من الغموض والتناقض خاصة في القضية الفلسطينية، إذ أن الجزائريين لا يفهمون رغم تطبيع تركيا لعلاقتها مع الكيان الصهيوني المحتل وإقامة علاقات تجارية معها، تدعم للقضية الفلسطينية وتدافع على المقدسات الإسلامية على مستوى الخطاب السياسي، وكذلك على المستوى الواقعي وتلك الجهود المبذولة، أهمها قافلة كسر الحصار على غزة سنة 2010 حيث تم الاعتداء على السفينة التركية مرمرة من طرف الجيش الإسرائيلي حيث خلف هذا الاستهداف تسعة ضحايا أتراك، ويفسر الجزائريين سياسة تركيا الخارجية إتجاه القضية الفلسطينية بمنظور براغماتي، وبالتالي تكون أمام شكل من أشكال إزدواجية الخطاب.
- مبررات متعلقة بالتسويق للسياسة التركية: تجد الدبلوماسية التركية في التواصل مع الجماهير المغاربية عموما، ويرجع ذلك إلى عدم تجانس المجتمع المغربي لذلك وجدت تركيا صعوبة في الإتصال بالشعوب المغاربية عكس شعوب المشرق، كون المنطقة المغاربية لديها خصوصيات إذ تعتبر تركيا جزء من الماضي المشترك المجيد وهو ماتجسده مقولة الخلافة العثمانية في المنظومة التعليمية الجزائرية، حيث ورد مصطلح الخلافة العثمانية ولم يرد مصطلح الإحتلال العثماني، لكن مايعاب على تركيا أنها تنظر وتتواصل سياسيا و إعلاميا مع العالم العربي وكأنه كتلة متجانسة.

حاولت تركيا إبتهاج سياسة خارجية تتماشى وتركيبية المجتمع الجزائري وهو ما يعرف بالسياسة الناعمة، وهذا ما جعلها تتجه إلى إقامة علاقات مع الجزائر وإستطاعت من خلال إستخدامها لسياسة القوة الناعمة في سياستها الخارجية لتحقيق ماتسعى إليه من أهداف في المنطقة و اعتمدت في ذلك على البعد الثقافي و القواسم المشتركة بين الشعبين، مستغلة في ذلك الماضي المشترك بين البلدين، ككما أن القوة الاقتصادية و العسكرية المتنامية لتركيا على مدى السنوات الماضية كان لها دورا في تعديل الحسابات السياسية للجزائر فيما يتعلق برؤيتها للعلاقات بين البلدين، الأمر الذي جعل الجزائر تتطلع إلى تنويع علاقتها الدولية وقد تبلور هذا بشكل كبير في العلاقات الثقافية و الإقتصادية بين البلدين، في مقابل ذلك اعتمدت تركيا في بناء علاقتها مع الجزائر على الحضارة و التاريخ المشترك و البعد الديني و القيم الديمقراطية و أدوات القوى الناعمة، ولتعزيز التواصل السياسي مع الجزائر بشكل خاص والمنطقة المغاربية بشكل عام تحتاج تركيا لمجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها، مثل إستغلال المنابر الإعلامية مثل مافعلتها دول أخرى، زيادة الاستثمارات المباشرة محليا يساهم في تشغيل فئات هامة من الجزائريين وهو ما يؤدي إلى تأسيس قاعدة إقتصادية من ورائها يكون تقارب سياسي إقليمي (بودردابن، القوى الناعمة في العلاقات الجزائرية التركية علاقة تحفظ ام انفتاح، 2021).

2.2 العلاقات الإقتصادية الجزائرية التركية

رغم التغيرات التي شهدتها العالم على المستوى السياسي وخاصة بعد إنبهار القطب الإشتراكي، وانفراد امريكا بالقيادة ولعب دور شرطي العالم، إلا أن الديبلوماسية الجزائرية حافظت على مبادئها الثابتة حيال سياستها الخارجية وواصلت لعب دور مهم في الأزمات الدولية خاصة منها العربية، كما عملت على تطوير علاقتها الإقتصادية مع تركيا من منطلق أن كل من الجزائر وتركيا تمتلك ميراثا ثقافيا وقيما مشتركة وقاعدة تاريخية قوية سواء كان سياسية أو إقتصادية، وبما أن العلاقات الجزائرية التركية متميزة من الناحية التاريخية بدأت العلاقات الجزائرية التركية منذ الإستقلال، وتعززت أكثر بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى حكم البلاد وذلك في إطار الرؤية الجديدة لتركيا حيال سياستها الخارجية، كما أن تركيا تهدف إلى منافسة الدول الغربية وتبحث عن شريك إقتصادي لها في البحر الأبيض المتوسط، بمعنى آخر شريك إقتصادي يكون بمقدوره منافسة القوى الإقتصادية الأخرى، حيث تسعى تركيا إلى أخذ مكان في سوق الاستثمار الجزائري الواعد، خاصة إذا ما عرفنا أن هذه الأخيرة تحتوي على إمكانيات طبيعية وبشرية هامة، وما ي أهل نجاح الدولتين في بناء علاقات متينة هي مصلحة البلدين المشتركة خاصة في ظل التوترات التي يشهدها العالم في الشرق الأوسط المشتعل والحرب الأوكرانية الروسية مما احدث اختلال في سوق النفط والغاز (مسعودي، 2016)، و أصبحت الجزائر تحظى بإهتمام بالغ الأهمية على المستوى الرسمي لدى الحكومة التركية وقادتها، ويدخل هذا الإهتمام ضمن المسار الجديد للقادة الأتراك بهدف المضي نحو إقامة وتحقيق تكامل بين عمقها التاريخي و الجغرافي وأيضا بما تمتاز به الجزائر من إمكانيات و مؤهلات تؤهلها إلى أن تكون دولة محورية في القضايا السياسية والدولية، وبذلك تكون بوابة تركيا إلى دول شمال إفريقيا، من خلال إقامة علاقات تقوم على الإنسجام والتوافق في مختلف القضايا (غراب، 2019).

1.2.2 اثر المبادلات التجارية على العلاقة بين الجزائر وتركيا

شهد التعاون الإقتصادي بين البلدين تنوع أكثر بعدما تم توقيع إتفاقيات الشراكة في مختلف القطاعات سواء الصناعية و النقل البحري وصناعة النسيج والحديد الصلب و الأشغال العمومية، الذي تجسد البعض منها، وينشط حاليا في الجزائر حوالي 796 مؤسسة تركية، تشغل بدورها أكثر من 28 ألف عامل، وفيما يتعلق بالإستثمارات المسجلة سنة 2017 لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، فإن تركيا تحتل المركز الأول في الإستثمارات المختلطة وذلك بأزيد من 20 مشروع إستثماري يفوق مبلغه الإجمالي 200 مليار دينار جزائري، والتي توفر قرابة 6000 منصب عمل (المساء، 2019).

1.1.2.2 قطاع النسيج: تتجسد أهم المشاريع بين تركيا و الجزائر في إفتتاح أكبر مصنع للنسيج في إفريقيا، وذلك بولاية غليزان غرب الجزائر بطاقة إستثمار تقدر ب 1.5 مليار دولار، وهو مصنع تاياي، وأنجز هذا المصنع من قبل مؤسسة تايبا للنسيج في تركيا بالشراكة مع مؤسسات حكومية جزائرية، على مساحة تقدر بحوالي 250 هكتار، ويسهم بدوره هذا المصنع في خلق حوالي 25 ألف وظيفة إنطلاقا من سنة 2020، وهو ماجعله أكبر المشاريع التشغيلية وليد العاملة في إفريقيا، وتقدر طاقة إنتاج هذا المصنع بحوالي 9000 طن سنويا (sud-horizon، 2018).

2.1.2.2 قطاع الطاقة: تحتل الجزائر المرتبة الثانية كأكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا، الذي يستعمل بشكل أساسي في توليد الكهرباء، ومصدر هام في السوق النفطية، وبفضل موقعها الجغرافي المطل على البحر الأبيض المتوسط وقربها من العديد من الدول الأوروبية المتقدمة، التي تحتوي على موارد قليلة للطاقة، حضيت الجزائر بالأفضلية مقارنة بدول الشرق الأوسط المنتجة للغاز و النفط، ومن بنها تركيا التي تستورد من الجزائر نحو 4 مليار متر مكعب من الغاز المسال كل سنة وذلك منذ عام 1988، وزادت هذه الكمية لتصل إلى 6 مليار متر مكعب سنويا، كما تحتل الجزائر المرتبة الرابعة في ترتيب الدول التي تمون تركيا بالغاز الطبيعي، وترتبط تركيا بعلاقة إقتصادية قوية مع الجزائر مقارنة بباقي بلدان المنطقة المغاربية، حيث تعتبر الشريك الإقتصادي الرئيسي في شمال إفريقيا خارج الفضاء الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك فإن الإستثمارات بين البلدين تحكمها خلفية سياسية (بارودي، 2018).

3.1.2.2 قطاع الحديد والصلب: أقامت إحدى الشركات التركية (توسياي إيون أند ستيل) سنة 2013 بوهران مصنعا للحديد والصلب بتكلفة تفوق 750 مليون دولار، وبقيمة إنتاجية بلغت 1.2 مليون طن سنويا من المواد الحديدية ليرتفع بحلول سنة 2017 إلى 2.250 مليار دولار، ومن المحتمل أن يتجاوز استثمار الشركة 6 مليار دولار بحلول سنة 2021 بعد الانتهاء من إنجاز مصنعين جديدين للحديد والصلب بقيمة 4 مليار دولار (هدى، 2018)، وساهم هذا المصنع في مرحلته الأولى بتوفير حوالي 1000 منصب عمل منها 550 عامل جزائري وذلك بحسب تقديرات إدارة المصنع ومن المتوقع أن يصل عدد العاملين بهذا المصنع إلى 3500 عامل، ويختص هذا المصنع والذي يعتبر أكبر مصنع خاص في الجزائر، في إستعمال النفايات الحديدية و الغير حديدية لإنتاج أصناف من الحديد والفولاذ الموجهة للصناعة و البناء، وفي سنة 2015 أسست الشركة المختلطة (أوزميرت) وهي

شركة جزائرية تركية أنشأت سنة 2007 بوهرا (برس، 2018)، مصنعا بولاية عين تيموشينت متخصص في صناعة الفولاذ و القضبان المسطحة وقد فاقت القدرة الإنتاجية لهذا المصنع 100 ألف طن سنويا، على أن يرتفع الإنتاج الموجه إلى قطاعات البناء و إستخدامات صناعية أخرى تدريجيا ليلبغ 300 ألف طن.

2.2.2 أفاق التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتركيا

يتجسد التعاون الجزائري التركي من خلال جملة من المؤشرات تعمل في إطار مسار تكاملي ومع توفر المقومات الاقتصادية، يبقى التحدي الأساسي هو وجود إرادة سياسية من قبل صناعات القرار في البلدين من أجل المضي في هذا المسار ويمكن إجمال هذه المقومات الاقتصادية فيما يلي:

1.2.2.2 توفير الموارد الطبيعية: كون الجزائر تتوفر على موارد طبيعية و أولية بشكل كافي وهو محفز تركيا لدخول في المسار التكاملي مع الجزائر .

2.2.2.2 توفر عناصر الإنتاج الكافية للعملية الإنتاجية: ويرز هذا الجانب أهمية العمل الاقتصادي و الفني الجيد لأهميته بالنسبة للعملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها، فتركيا تمتلك تجربة رائدة في هذا المجال ويمكن للجزائر الاستفادة منها (حيزرية، 2013).

3.2.2.2 توفير البنية التحتية: تتوفر كل من الجزائر وتركيا على بنية تحتية بها طرق ووسائل النقل و الاتصال وغيرها، ويعد هذا المقوم عنصر مهم في نجاح التعاون الاقتصادي بين البلدين، كما يمكن تطويره أكثر إذ أصبح المسار التعاوني في مراحل متقدمة، وتحتوي البنية الأساسية على مايلي:

أ- البنية التكنولوجية: وتتمثل في قطاعي الاتصالات و المعلومات بأنواعها المختلفة، وهي العناصر الضرورية لإنجاح العملية.

ب - البنية المالية: وتتمثل في قطاع الخدمات المالية وما يضمه من أسواق مالية وبنوك وشركات تأمين وشركات استثمار وكل ماله علاقة بقطاع الخدمات المالية (حيزرية، 2013)

لوصول إلى تكامل اقتصادي يجب المرور بمجموعة من المحطات و المراحل، حيث إذا تجسدت المرحلة الأولى يمكن المرور إلى المرحلة الثانية، لكن وحسب المؤشرات الاقتصادية الموجودة وإن كان هناك تباعد في إقتصاد البلدين من حيث السياسات الإقتصادية، فتركيا تمتلك قدرات خاصة بالإستثمار و التصنيع و الجزائر بدورها لها من القدرات البشرية و الموارد الإقتصادية

بالإضافة إلى الموقع الإقتصادي كونها بوابة إفريقيا وهو ما يخلق تكامل بين الطرفين، ويمكن وضع إستراتيجية أو خارطة طريق بين البلدين من أجل تطوير التعاون الإقتصادي الذي يمكن أن يصل إلى درجة تكامل إقليمي فيما بعد، وقد يستقطب دول إقليمية أخرى للدخول في العملية التكاملية وتشكيل مجموعة أو رابطة إقتصادية، ويمكن إجمال مراحل التكامل الإقتصادي فيما يلي :

- المرحلة الأولى: العمل على تأسيس منطقة التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المشترك بين البلدين، من خلال العمل على إزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية، في هذه المرحلة يمكن لدولة إقليمية أخرى أن تنظم مثل تونس.
- المرحلة الثانية: توحيد النظام الجمركي بين الجزائر وتركيا، وذلك من خلال توحيد التعريفات الجمركية اتجاه العالم الخارجي.
- المرحلة الثالثة: إنشاء سوق تركية جزائرية من خلال حرية تبادل البضائع، وتشكيل سوق داخلية كبرى تكون في الجزائر.
- المرحلة الرابعة: الوصول إلى تكامل إقتصادي وذلك من خلال توحيد السياسات و البرامج الإقتصادية على أسس و أهداف ذات طابع مشترك (منصف، 2018).

الخاتمة :

نستخلص من خلال دراستنا لهذه الإشكالية أن العلاقات التركية الجزائرية ليست وليدت الحاضر بل هي متضاربة في أعماق التاريخ ومن أهم العوامل التي ساعدت في توطيد وبناء هذه العلاقة، تلك الروابط سواء كانت الدينية أو الثقافية والإجتماعية، إضافة إلى ذلك مانلاحظه اليوم من نية البلدين في إرساء وتطوير هذه العلاقة خاصة من الجانب الأمني و الإقتصادي وذلك بالنظر لظروف و التحولات التي يعيشها العالم والتي تستوجب بدورها وتفرض التعاون بين هاذين البلدين.

يمكن لنا وفي ختام هذه المداخلة أن نقترح بعض التوصيات لعلها تجد الأذن الصاغية لدى صناع القرار أهمها:

- العمل على بناء إقتصاد قوي مشترك بين هاذين البلدين من شأنه الوقوف كمنافس للإقتصاديات الغربية.
- دعم الإستثمارات التركية في الجزائر وتقديم مختلف التسهيلات من خلال إزالة الحواجز الجمركية و إنشاء سوق تبادلية حرة بين البلدين.
- العمل على توحيد الكلمة بين البلدين ودعم الإستقرار و الأمن في مختلف الدول.
- توحيد الجهود وتكثيف الدعم إتجاه القضية الفلسطينية وكل مايتعلق بالأمة الإسلامية.
- التعاون بين الجزائر وتركيا في إطار الندية و الإحترام المتبادل.

قائمة المصادر و المراجع

- أحمد السليمانى. (1993). *النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني*. الجزائر: مطبعة دحلب.
- العربي, إسماعيل. (1980). *المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- دحماني, توفيق. (2009). *دراسة في عهد الأمان (القانون السياسي و العسكري للجزائر في العهد العثماني)*, الدار العثمانية.
- عمير اوي, حميدة. (2002). *علاقات بايلك الضرق الجزائري بتونس اواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي تونس: دار البعث*.
- هلايلي, حنيفي. (2008). *أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني*. الجزائر: دار الهدى.
- عباد, صالح. (2005). *الجزائر خلال الحكم التركي. (1514-1830)* الجزائر: دار هومة.
- فركوس, صالح. (2002). *المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين الى خروج الفرنسيين*. (1962) الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- نمير, عقيل. لطف الله نمير. (2008). *تاريخ الجزائر الحديث*. سوريا: جامعة دمشق.
- امبارك محمد, الهلالي الميلي. (1964). *تاريخ الجزائر في القديم والحديث*. الجزائر: مكتبة النهضة.
- الزبيري, محمد العربي (1972). *التجارة الخارجية للشرق الجزائري*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- سعيدوني, نصر الدين. (1979). *النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر.
- سعيدوني, نصر الدين. (2013). *تاريخ الجزائر في العهد العثماني و يليه ولايات الغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس، المغرب)*. الجزائر: دار البصائر.
- سعيدوني نصر الدين، بو عبدلي المهدي، (1984). *الجزائر في تاريخ العهد العثماني*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- شويتام, ارزقي. (2006). *المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني*. (1837- 1519) الجزائر: مذكرة ماجستير جامعة الجزائر.
- محرز, امين. (2008). *الجزائر في عهد الاغاوات. (1671-165)* الجزائر: مذكرة ماجستير جامعة الجزائر.
- صغيري, سفيان. (2012). *العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات. (1671-1830)* الجزائر: مذكرة ماجستير جامعة الحاج لخضر باتنة.

- شويتام, أرزقي, (2022). جوان. (طبيعة الحكم العثماني في الجزائر 1519-1830. الجزائر. مجلة التاريخ المتوسطي, (1)4 ,
- غراب, ا. ب. (2019). التحولات الاقليمية والعربية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية التركية. مجلة العلوم التربوية والاجتماعية, (6)
- بن عتلو, بليروات. (2005). الداى محمد بن عثمان باشا وسياسيته. الجزائر. مجلة العصور. 94-95, (7)
- سهيل, ج. ا. (2011). ملامح شخصية الجزائر خلال القرن (17). ج. غرداية (Ed.), كجلة الواحات للبحوث والدراسات, (13)
- مسعودي, ع. ق. (2016). السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الجزائرية التركية. مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية, (5)
- رمضان, م. م. (2013). افريل. (اوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني. (1830- 1518) مجلة الدراسات التاريخية والحضارية , 5(16),
- بودردابن, م. (2021). جويلية. (القوى الناعمة في العلاقات التركية الجزائرية علاقة تحفظ ام انفتاح.. الجزائر. المجلة الجزائرية للامن والتنمية, (3)10 ,
- منصف, ن. ح. (2018). سبتمبر 03. (التكامل الاقتصادي المغربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات, (1)4 ,
- حيزية, ه. (2013). التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجيته المرتقبة مستقبلا. الجزائر. مجلة اداء للمؤسسات الجزائرية, (4) 20.
- هدى, س (2018). فيفري 28. (الجزائر بوابة تركيا الى افريقيا وساحة منافسة. الجزائر. مجلة ميم.
- بارودي, ع. ا. (2018). فيفري. (الاستيراد من الجزائر وتركيا - تعاون اقتصادي الحنين الى زمن العثمانيين. مجلة اصوات مغربية.
- المساء, ج (2019). نوفمبر 21. (تعزير التشاور الاقتصادي ودفع الشراكة الاقتصادية. جريدة المساء اليومى.
- ترك برس, (2018) فيفري 26. (تركيا والجزائر اردوغان يتوج صداقة عمرها 5 قرون) ترك برس.
- sud-horizon, (2018) فيفري 26, اعطاء دفع جديد للعلاقات الاقتصادية الجزائر- تركيا. sud-horizon